

اللاستقرار السياسي والحوكمة: دراسة حالة نيجيريا

Political Instability and Governance: A Case Study of Nigeria

هناة قيصران^{1*}، مخبر آفاق الحوكمة، المركز الجامعي سي الحواس ببريكا، الجزائر،

hana.kisrane@cu-barika.dz

تاريخ قبول المقال: 2025/11/05

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/01

الملخص:

تهدف دراستنا الى ابراز العلاقة بين اللااستقرار السياسي والحوكمة في نيجيريا، حيث سوف نتناول كيفية عجز النظام السياسي أو الحكومة النيجيرية في تحقيق حوكمة جيدة، وذلك بسبب النزاع الاثني والديني والحروب الأهلية وبسبب الإرهاب وحركات التمرد ونزاع المزارعين والتدخلات العسكرية التي شهتها منذ استقلالها الى غاية يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: اللااستقرار السياسي، الحوكمة، التدخل العسكري، النزاعات.

Abstract:

Our study aims to highlight the relationship between political instability and governance in Nigeria. We will examine how the Nigerian political system or government has failed to achieve good governance due to ethnic and religious conflict, civil wars, terrorism, rebellions, peasant conflicts, and military interventions that have plagued the country since independence.

Key words : Political instability, governance, military intervention, conflict.

المقدمة:

يشكل الاستقرار السياسي مصدر قلق كبير لعدد من دول افريقيا، نظرا لارتباط تحقيقه بالعديد من المتغيرات، التي من بينها الحوكمة، حيث يمكن تحقيق هذه الأخيرة عندما يتماشى عمل الحكومة مع المبادئ القانونية والأخلاقية السائدة في المجتمع السياسي، ويكون تأثير النظام مرتفعاً، ويطمح المواطنون بشكل جماعي إلى المشاركة في أنشطة الدولة.

* هناة قيصران

لذا نجد دولة نيجيريا كغيرها من دول افريقيا تبذل قصارى جهدها لتحقيق الحوكمة، في ظل بيئة تشهد العديد من التحديات المستمرة المتعلقة بالعديد من النزاعات الداخلية.

فهل يتم تحقيق الحوكمة الجيدة في ظل اللااستقرار السياسي بينيجريا؟
وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الثاني: مخاطر اللااستقرار السياسي والحوكمة في نيجيريا

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال جمع المعلومات والبيانات حول متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد أيضا على منهج دراسة حالة، من خلال التطرق الى واقع اللااستقرار السياسي في نيجيريا وعلاقته بالحوكمة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

ترتبط الحوكمة والاستقرار السياسي بعلاقة معقدة، تتضمن عدة وجهات نظر تُظهر هذه العلاقة بين المتغيرين، ولا نستطيع معرفة هذه العلاقة في شكلها السلبي دون ضبط أهم مفاهيم هذه العلاقة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مطلبين مفهوم اللااستقرار السياسي ومفهوم الحوكمة.

المطلب الأول : اللااستقرار السياسي

يعتبر مصطلح عدم الاستقرار السياسي من المفاهيم المركبة، لذلك يصعب تعريفها وتحديدتها بجميع أشكالها، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب تحديد تعريف اللااستقرار السياسي وتوضيح أهم أشكاله.

أولا: تعريف اللااستقرار السياسي:

ان حالة اللااستقرار السياسي هو نقيض لحالة الاستقرار السياسي، وبما أن هذا الأخير هو ثبات الحكومة وفعالية إجراءاتها الرامية إلى الوفاء بواجباتها تجاه الشعب ، الذي يُعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويشمل الأمن الوطني والحوكمة الرشيدة - أي السعي لتحقيق الصالح العام - ، فان اللااستقرار السياسي هو اهتزاز الحكومة وأفعالها التي تهدف إلى الوفاء بواجباتها تجاه الشعب بطريقة تشتت وتفقد مبادئها الأساسية، وهي الحالة التي يقوم فيها الأفراد بما يحلو لهم، الأمر الذي يؤدي الى حدوث صراع.¹

1 Orji Chidi Paul, Nwagbara Rufus Godswill," XAMINATION OF THE CAUSES OF POLITICAL INSTABILITY AND THE IMPLICATIONS IN MODERN SOCIETY: An African", *Journal of Arts and Humanities*, Vol. 10. No. 2, 2024, P2 .

كما عرف اللااستقرار السياسي من الناحية النظرية على أنه حالة التغير السريع غير المنضبط أو المحكوم التي تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقض الشرعية والانخفاض في قدرات النظام، أما من الناحية العلمية عرف على أنه اللجوء الى العنف السياسي وابتعاد بعض الجهات الفاعلة السياسية عن الأساليب الدستورية في حل الصراع وعجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة اليه.² بمعنى أن اللااستقرار السياسي هو حالة في الأنظمة السياسية التي تنهار فيها أنماط السلطة المؤسسية، بسبب حالة التغير السريع، حيث يحل العنف السياسي محل الامتثال المتوقع للسلطات الحاكمة. فعلى الرغم من أن تغيير النظام السياسي غالباً ما يتزامن مع العنف السياسي كالأظمة الاستبدادية، إلا أن الدول الديمقراطية تتم فيها هذه التغييرات سلمياً (من خلال الانتخابات)، حيث لا يشترط أن تكون الاضطرابات المدنية ذات طبيعة عنيفة، إذ يمكن أن تتخذ شكل احتجاجات سلمية، ومن الأمثلة على ذلك التحول النظامي في أوروبا الشرقية عقب انهيار الشيوعية.³ بمعنى أن ليس كل تغيير في النظام السياسي يؤدي الى حدوث عنف سياسي.

لذا فإن اللااستقرار السياسي يشير الى "الطبيعة المتغيرة للنظام السياسي والدستوري وكثرة التحديات له، حينما يفتقد النظام السياسي للشرعية والفاعلية والنظام على التعاقب، مما يعكس عدم امتلاكه لا القوة ولا القدرة لمواجهة متطلبات واحتياجات المجتمع، فضلاً عن المرونة في التكيف للأحوال المتغيرة".⁴ من خلال ما سبق نستنتج أن عدم الاستقرار السياسي هو عدم استمرارية أو ثبات نوع معين من النظام السياسي، أو الوضع الذي تتأثر فيه السيطرة على بلد ما بشدة بالحرب الأهلية أو صراعات، أو تكون إدارة البلاد في أيدي الجيش، مما لا يسمح بمشاركة المدنيين.

ثانياً: أشكال اللااستقرار السياسي

من خلال ما سبق التطرق اليه في التعاريف السابقة للاستقرار السياسي، فإن هذه الحالة تفصح عن نفسها في أشكال عديدة، منها عدم الاستقرار الحكومي، وعدم الاستقرار الدستوري، وأخيراً تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة.

1. عدم الاستقرار الحكومي:

2 حازم الزلزلي زيد ، عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد، عمان، 2019 ، ص 215 .

3 Lukasz Jannils, "The concept of political instability in economic research", **International Journal of Management and Economics**, 2021; 57(3) , P 270.

4 حافظ سالم زبيدي رعد ، التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين،

دار جنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 470 .

يعتبر الاستقرار الحكومي هو التغير المتتابع والسريع في السلطة الحاكمة، و تغيير رؤساء الحكومة بشكل متسارع ومتلاحق، بينما تبقى المشاكل الرئيسية دون حل، مما يعكس سياسة تقليل حدة المشكلة دون معالجة جذورها، الأمر الذي يعد إهمالا في شؤون أمن الدولة، وذلك بسبب التردد والتهاون في القرارات والسياسات العامة، وإلغاء المراسيم بقوانين بعد صدورها والعدول عن القرارات الوزارية أو سحبها، وذلك بدون أي محاسبة أو مراجعة أو بسبب تأزم الموقف بين الحكومة والبرلمان.⁵

كما قد يكون الاستقرار الحكومي بسبب الصراعات العنيفة بين الأقليات، أو بين مختلف الأحزاب السياسية، حيث نجد أن الحكومات الفائزة بأقل عدد من الأصوات أقل استقراراً من حكومات الأغلبية، كما قد يكون بسبب سحب البرلمان الثقة من الحكومة، حيث تضطر هذه الأخيرة للاستقالة، إلا أن تكرار سحب الثقة من قبل البرلمان وتقديم استقالة الحكومة يؤدي الى عدم الاستقرار الحكومي، الذي يشكل تهديدا على أمن البلاد.

زيادة على ذلك فإن الاستقرار الحكومي قد يكون بسبب افتقار القيادة السياسية إلى ثقافة الحكم، حيث تفكر هذه النخب بشكل أساسي في الدفاع عن المبادئ والتعبير عن الأفكار، وإدارة البلاد على أساس التنازلات السياسية والاجتماعية التي هي ليست من أولوياتها، وفي هذه الحالة من الضعف التنظيمي، قد تجعل الحكومة نفسها في خطر، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي أيضا إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية، وبالتالي فإن المستوى المرتفع من عدم الاستقرار الحكومي جعل من الصعب للغاية تنفيذ السياسات العامة والاستجابة للمشاكل الملحة.

2. الاستقرار الدستوري:

إن الاستقرار الدستوري هو الحالة الناجمة عن غياب المراجعات والتفسيرات المتضاربة للدستور وللقانون الأساسي أو على أحكام غامضة وغير كاملة إلى درجة خلق ارتباك أو خلاف في تفسير حكم أو آخر، أو بسبب عجز الجهات المكلفة بتعديل الدستور على تسوية النزاعات المختلفة التي تثيرها المسائل المتعلقة بالدستور الرسمي حول غموض بعض الأحكام الدستورية ذات الطبيعة السياسية، الذي يشكل في بعض الأحيان مصدرا لانعدام الأمن والاستقرار السياسي.

5 عبد الحميد الجزار حجازي ، " العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت"، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 22 ، العدد 63 و 64 ، أوت 2013، ص 116 ، 117 .

لذا قد يكون الخلاف حادًا لدرجة أن الدول تجد صعوبة في صياغة دستور في المقام الأول، على الرغم من الدعم الواسع النطاق بين مختلف الجهات السياسية الفاعلة لإنشاء إطار دستوري يحدد شكل ونظام الحكم والسلطات العامة فيها، ويحمي حقوق وحريات الأفراد، لكن هناك دول بمجرد صياغته قد يخضع الإطار الدستوري لأنواع مختلفة من عدم الاستقرار، كما قد تتجاوز المؤسسات حدودها المرسومة لدرجة أنها تهدد تقسيم العمل الذي يقوم عليه الدستور، كأن تحاول نزع السلطة من المؤسسات الأخرى ونقل السيادة، أو قد يتعرض الدستور أيضًا للتهديد من قبل قوى خارجة عن الدستور، مثل الجماعات شبه العسكرية أو العرقية أو الدينية المتطرفة، التي تسعى إلى بناء نظام دستوري مختلف تمامًا.⁶

3. التدخل العسكري في السياسة:

لابد هنا من التفرقة بين الأجلين القصير والطويل لتدخل العسكري في السياسة، ففي الأجل القصير يكون من الملائم حدوث هذا التدخل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة، أما الأجل الطويل فمن المتوقع أن يؤدي هذا التدخل لزعزعة هذا الاستقرار، إلا أن التدخل العسكري في الحكم قد يكون بسبب الصعوبات التي تواجه الدولة وليس سببًا فيها، وعليه فإن التدخل العسكري في العملية السياسية قد يؤدي إلى انخفاض تصنيف المخاطر أو يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر السياسية، بحسب ظروف في كل دولة على حدة والمتغيرات السياسية التي تمر بها، وذلك كما في حالات الانقلابات التي تحدث في هذه الحالة تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية للحفاظ على وحدة وتماسك الدولة في الداخل والخارج.⁷

لذا من الصعب تحديد أسباب التدخل السياسي العسكري، فمنها ما يتعلق بحماية الدولة، والحفاظ على الأمن والنظام العام الداخلي مما يزيد من تدخلها في الشؤون السياسية، خاصة في حالة استخدام العنف ضد المعارضة، ومنها ما يتعلق بضعف التماسك الاجتماعي وانتشار الانقسام الطبقي، كما قد يكون سبب تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية هو انتشار الفساد، الذي قد يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى

6 Madhav Khosla, Mark Tushnet, **Unstable Constitutionalism Law and Politics in South Asia**, Cambridge University Press, United States of America, 2015, P 7.

⁷ أحمد الحنفي عبد الرؤوف، "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر بمصر، كلية الشريعة والقانون، العدد 40، يناير 2023، ص 135، 136.

العامية يستغلها الجيش للتدخل في السياسة، كما ان الاضطرابات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية الحادة، قد تدفع أيضا بالجيش للتدخل بحجة حماية النظام العام⁸.
لأن الجيش قد يمتلك مستويات التأثير والابتزاز والاقالة والأزمة ، وكل ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو محدودة.

بالإضافة الى الاستقرار الحكومي والدستوري وتدخل الجيش في السياسة، هناك أشكال أخرى للاستقرار السياسي، وهي النزاعات الداخلية كالحروب الأهلية والنزاعات الاثنية، بالإضافة الى التمردات المسلحة، وهو ما سوف نتناوله في واقع الاستقرار السياسي في نيجيريا.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير منذ تبنيها، لاقتراحه بالعديد من المتغيرات، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف الحوكمة وتحديد أهم مؤشرات.

أولاً: تعريف الحوكمة

يشير مصطلح الحكم Governance الى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يشير الى ممارسة القيادة السياسية وإدارة شؤون المجتمع⁹.
أما مصطلح الراشد فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالكلمة التي قبلها، وهي الحكم التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم¹⁰.

ومنه عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة مستوياته¹¹.

كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الى الحوكمة على أنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسانية، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية

⁸ صفراوي فاطمة ، "المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية"، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، أيام 08 و 09 ديسمبر 2018 ، ص 9 .

⁹ شتيوي علي ، الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023 ، ص 30
¹⁰ المرجع نفسه، ص 31 .

¹¹ يوسف كافي مصطفى ، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017 ، ص 188 .

والاجتماعية والسياسية، ويسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، ومسئولا عن ضمان تحقيق مصالح جميع أفراد الشعب.¹²

من خلال ما سبق نستنتج أن الحوكمة هي أسلوب للحكم بطريقة مشروعة، والإدارة الفعالة للشؤون العامة والموارد واستخدامها سعياً لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية مقبولة على نطاق واسع من شأنها أن يعزز رفاهية مشتركة للمواطنين.

ثانياً: معايير الحوكمة

صحيح أن هناك اختلاف في مؤشرات الحوكمة لدى العديد من الجهات المختصة، لكنها تتفق حول المعايير التالية:

1. **المشاركة:** وتعني حق المواطنين في ابداء الرأي في الهيئات المنتخبة محليا ووطنيا، إما مباشرة أو من خلال ممثلين وسيطين شرعيين.
2. **الشفافية:** إتاحة البيانات والمعطيات الضرورية وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع، وذلك بهدف العمل على مشاركة المواطنين في ابداء الآراء على المهام.
3. **المساءلة:** تتطلب المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة اليهم وعن النتائج المتوصل اليها، والهدف من ذلك الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية¹³.
4. **سيادة القانون:** يعني أن الجميع دون استثناء وبدون تمييز وبصورة عادلة يخضعون للقانون، ولا شيء يسمو على القانون.
5. **المساواة:** وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة، وعدم التمييز بينهم، فهم متساوون في الحقوق والحريات والكرامة.

¹² محي خلف صقر أحمد ، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي: دراسة ميدانية لدول (هولندا - استراليا - اندونيسيا - تنزانيا - مصر)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018 ، ص 67 .

¹³ خليفة محمد ، "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر ودار الروافد الثقافية -ناشرون، بيروت، 2014 ، ص 120 ، 121 .

6. **العدالة:** حيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.¹⁴

المبحث الثاني: مخاطر اللااستقرار السياسي والحوكمة في نيجيريا

لقد كانت مسألة الاستقرار السياسي سمة رئيسية في تاريخ المشهد السياسي في نيجيريا، وذلك بسبب الاستعمار وحتى فترة ما بعد الاستعمار، حيث ابتليت هذه الدولة بالقادة المتشددين والتدخل العسكري في المجال السياسي، لذا أصبحت مشكلة اللااستقرار السياسي قضية رئيسية في نيجيريا، حيث ارتبطت بالتنافس العرقي والاثني وحتى قضايا الإرهاب والحروب الأهلية، التي ساهمت بدورها في أحداث العنف والانقسامات المختلفة في البلاد، ما أثر سلبا على تحقيق مؤشرات الحوكمة الجيدة. لذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الأول يتعلق بواقع اللااستقرار السياسي في نيجيريا، أما المطلب الثاني يتمحور حول علاقة اللااستقرار السياسي بالحوكمة في نيجيريا.

المطلب الأول: واقع اللااستقرار السياسي في نيجيريا

لقد شهدت نيجيريا حالات كبرى من اللااستقرار السياسي منذ الاستقلال، وفي حين تم وضع الكثير من الخطط والسياسات فيما يتعلق بالحكم من أجل ضمان السلام في مجتمع منقسم بشدة، إلا أن هذه الجهود قد أثبتت عدم جدواها في ضمان الاستقرار السياسي في البلاد. فنيجيريا جغرافيا كبيرة جدا ومكتظة بالسكان، حيث بلغ عددهم بحلول عام 2025 الى أكثر من 230 مليون نسمة، يتكلمون أكثر من 500 لغة ولهجة، وتضم أكثر من 250 اثنية مختلفة، منهم نسبة 50% ديانة إسلامية، ونسبة 40 % ديانة مسيحية، ونسبة 10 % منهم ديانة افريقية وثنية، الأمر الذي جعل فيها صعوبة في تحديد الهوية الاثنية في الدولة، فعلى الرغم من وجود تقسيم إقليمي موزع بين المجموعات الاثنية في نيجيريا على حسب المعيار الديني واللغوي والعرقي، إلا أن النقطة المركزية في النزاعات بنيجيريا هو النزاع الاثني¹⁵، بالإضافة الى الحرب الاهلية وحركات التمرد والإرهاب، ونزاع المزارعين والرعاة والانقلاب العسكري التي سببها الأول النزاع الاثني.

¹⁴ عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، في كتاب: التحولات السياسية واشكالية التنمية، مرجع سابق، ص 137، 138.

¹⁵ طهراوي عبد العزيز، "الأمن المجتمعي في نيجيريا بين التفكك الداخلي والتحديات الخارجية"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023، ص 87.

أولاً: النزاع الاثني والديني

اكتسبت النزاعات الاثنية والدينية سمعة سيئة باعتبارها أكثر الأزمات عنفا في نيجيريا، وذلك منذ استقلالها سنة 1960، والتي تحدث معظمها في الحزام الأوسط وعلى طول الولايات الحدودية في الشمال ذي الأغلبية المسلمة، كما تحدث أيضا بين مجموعات الهوسا والفولاني والجماعات العرقية غير المسلمة في الجنوب، ومن أمثلة على هذه النزاعات، أزمة كافانتشان بولاية كادونا التي حدثت في الثمانينات والتسعينات، وأعمال الشغب في كادونا سنة 2000، وأعمال الشغب في جوس سنة 2001¹⁶، ثم تجددت الصراعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين، ونشأت جماعات مسيحية عنيفة في المقابل في ولاية بلاتو في 2010، وظهور بعض الأصوات لتقسيم نيجيريا إلى دولتين إحداهما في الشمال، والأخرى في الجنوب¹⁷، التي خلفت عدة مئات من الأرواح، وتسببت في تداعيات عنيفة مستمرة لغاية يومنا هذا.

ثانياً: الحرب الاهلية

تعتبر الحرب الأهلية النيجيرية المعروفة باسم حرب بياfra التي حدثت سنة 1967 م والتي استمرت لثلاث سنوات من الأزمات العنيفة التي عرفتها الدولة، التي ترجع أسبابها لعدة عوامل من بينها: التعدد العرقي، الاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعض من اليوربا والايبو ذات الغالبية المسيحية، الذي هدد استقرار الدولة النيجيرية، ولا يزال يشكل تهديدا لها لغاية يومنا هذا، نظرا لاستمرار النزاع بين المسيحيين والمسلمين في الشمال، مما تسبب في صراع طويل الأمد بالمنطقة.¹⁸

ثالثاً: حركات التمرد والإرهاب

تتطوي مجموعات التمرد والإرهاب ضمن المجموعات الاثنية التي تهدف إلى الإطاحة بالنظام السياسي، والتي يغلب عليها الطابع السياسي، من بينها حركة بوكو حرام التي تأسست سنة 2002 والتي تعتبر من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع ضد الحكومة في نيجيريا، التي تهدف من خلاله إلى تغيير النظام العلماني في الدولة، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في جميع مناطق البلاد، بما فيها المناطق التي تتوفر على الأغلبية المسيحية، انضمت هذه الحركة إلى تنظيم داعش سنة 2016،

¹⁶ المرجع نفسه، ص 102 .

¹⁷ خميس أحمد السمبختي أحمد ، "التسمية السياسية في دولة نيجيريا (تقرير)"، المركز الديمقراطي العربي، 20 سبتمبر 2022، متحصل عليه من موقع: <https://democraticac.de/?p=84823>

¹⁸ بن أعمارة لعربي ، "التنوع الثقافي والاستقرار الهش في نيجيريا : من المعضلة السياسية الأمنية إلى الرهان التنموي"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 206 .

حيث تقوم بتفجيرات تركز أغلبها على الولايات الشمالية من نيجيريا، دون التمييز بين المسلمين والمسيحيين، ما جعلها تشكل تهديداً آخراً للأمن والاستقرار الداخلي في نيجيريا.¹⁹

بالإضافة إلى حركة بوكو حرام هناك حركة دلتا التي تعرف بالحركة الانفصالية، فمنذ وجودها الفعلي سنة 2004 تخوض هذه الحركة المسلحة في ولاية دلتا بالنيجر -الغنية بالنفط التي تدر ريعاً كبيراً وإيرادات ضخمة- حرباً شاملة ضد الحكومة والشركات الغربية العاملة بها، مطالبة إياها بمغادرة المنطقة، وذلك باللجوء إلى العمليات المسلحة بانتظام، التي كانت سبباً في حرمان نيجيريا من ضخ أكثر من ثلثي طاقتها من إنتاج النفط، وهو ما كلف سادس منتج عالمي للنفط مليار دولار شهرياً خسائر في الإيرادات لسنة 2006، ما جعل حكومة نيجيريا في صراع دائم مع هذه الحركة، مما جعلها تشكل تهديداً كبيراً على أمن الدولة.²⁰

رابعاً: نزاع المزارعين

تعود جذور النزاع الرعوي في نيجيريا والمعروف أيضاً باسم الإرهاب الرعوي الفولاني، إلى ما قبل الاستعمار البريطاني، إلا أنها أصبحت أكثر حدة في العقود الأخيرة، خاصة بعد مجيء الحكومة الديمقراطية في عام 1999، حيث ازدادت النزاعات بين الرعاة المسلمين ومعظم المزارعين المسيحيين في نيجيريا، حيث ركز هذا النزاع على:

1. الموارد من أجل الوصول إلى الأرض والمياه، مثل المناطق النهرية أو محميات الرعي التقليدية.
2. تنقل الرعاة إلى مناطق جيدة كما هو الحال في أجزاء من جنوب نيجيريا، حيث يتم إغلاق طرق الزراعة في مناطق الرعي أو يمنع زحف الماشية على المزارع إلى نشوب نزاعات مسلحة.
3. تعدي الرعاة على أراضي المزارعين وعدم كفاية المياه، وتحدث كشكل من أشكال الانتقام ووسيلة للدفاع عن مزارعهم وماشيتهم، التي قد تكون ناجمة عن الجريمة التي يرتكبها المزارعين أو الرعاة ضد بعضهم البعض، مثل القتل الجماعي لشعب أغاتو في ولاية بينو على أيدي الرعاة، والتي كانت في شكل هجوم انتقامي في أبريل 2013.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 207 ، 208 .

²⁰ أحمد محمد هيفاء ، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، العدد 46 ، 2010 ، ص 112 .

4. عدم التزام الحكومة بحل الخلافات بين الرعاة والمزارعين ساهم في زيادة من شدة هذا النزاع، التي أصبحت تصف بـ " الخلافات طويلة الأمد"²¹.

5. التدهور البيئي ونقص الاحتياجات الأساسية، مثل الطرق الجيدة والمياه الصالحة للشرب، فعلى الرغم من إنشاء وكالات حكومية، مثل مجلس تنمية حوض دلتا النيجر (ND-BDB) في عام 1965، ولجنة تنمية مناطق إنتاج المعادن النفطية (OMPADEC) في عام 1992، ولجنة تنمية دلتا النيجر الحالية (NDDC)، إلا أنه لم يكن هناك الكثير مما يمكن إظهاره من حيث تطوير البنية التحتية المادية في المنطقة لتبرير حجم الثروة التي أنتجتها المنطقة لخزائن الحكومة، لأن مشاكل الشرعية والشفافية وسوء الإدارة الملوثة بالتلاعب السياسي، وبسبب ضعف القدرات التقنية والإدارية اللازمة لتنفيذ البرامج بشكل فعال، قد أدت إلى شلل هذه الوكالات التي أنشئت لتحقيق التنمية في المنطقة.²²

لذلك فإن سوء التوزيع يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد، مما يسبب عدم الكفاءة الاقتصادية، وعدم المساواة الاجتماعية وانتشار الفقر على نطاق واسع في نيجيريا، مما أثر سلباً على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، الذي أدى إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتأجيج المظالم بين المجتمعات المهمشة، مما خلق أرضاً خصبة للاستقرار السياسي، حيث تلجأ الجماعات المحرومة إلى الاحتجاج أو العصيان المدني أو حتى التمرد المسلح للتعبير عن مظالمها وتحدي شرعية حكومتها.

خامساً: الانقلابات العسكرية

شهدت نيجيريا عدة انقلابات عسكرية منذ استقلالها، وهي باختصار كالآتي:

1. الانقلاب العسكري الأول: سقطت الجمهورية الأولى على يد عدد من ضباط قبيلة "الايبو" في جانفي 1966 وهو الانقلاب العسكري الأول، لكن سرعان ما قضي على هذا الانقلاب بانقلاب مضاد.

2. الانقلاب العسكري الثاني: كان في شهر جوان 1966 من قبل ضباط الهوسا الشماليين، مع تدخل العنصر الاثني لإعادة السيطرة على السلطة والحكم، واضطربت على اثر هذا الانقلاب

²¹ طهراوي عبد العزيز ، مرجع سابق، ص ص 105 – 107 .

²² Omololu Fagbadebo, Corruption, "Governance and Political Instability in Nigeria: A Dysfunctional Conundrum", *Current Research in Education and Social Studies*, Vol. 1, p 62 .

العلاقات الاثنية، فرأى الشرق "الايو" في هذا الانقلاب رغبة في اقصائهم عن المشهد السياسي، وهو ما دفع بالبلاد نحو حرب أهلية دامت 3 سنوات من سنة 1967 الى سنة 1971 اثر اعلان الشرق أو إقليم "بيافرا" استقلاله عن الدولة.

3. الانقلاب العسكري الثالث: حدث عام 1975 والذي دام 4 سنوات رأى فيه عودة الحكم للمدنيين ضرورة.

4. الانقلاب العسكري الرابع: حدث في عام 1984 بتولي محمد بخاري السلطة، الا أنه لم يستمر سوى أقل من عام.

5. الانقلاب العسكري الخامس: حيث قام به الجنرال بابانجيديا عام 1985، بسبب عدم منح الرئيس السابق محمد بخاري مناصب سياسية للجيش.

6. الانقلاب العسكري السادس: وكان سنة 1993 حيث تم استلاء الجنرال ساني أباتشا على السلطة²³.

فالملاحظ لهذه السلسلة من الانقلابات تشير الى ضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، كما تشير الى أزمة الشرعية، والذي أثر بدوره على الأمن والاستقرار السياسي للدولة في نيجيريا، لأن الدول التي يسيطر فيها الأنظمة عسكرية على الحكم هي دول فاشلة غير مستقرة، وغالباً ما تشهد نزاعات مستمرة. لذا فان أزمة التعدد الاثني والحرب الأهلية وحركات التمرد والتدخل العسكري في الشؤون السياسية قد تم استغلالها من قبل القادة المتعاقبة منذ استقلال نيجيريا الى غاية يومنا هذا في خدمة وتحقيق مكاسبهم الفردية، وبالتالي أصبح المواطنون يعيشون الحرمان والاقصاء وفقدان الثقة في حكاهم ، الامر الذي خلف أزمة شرعية للسلطات الحاكمة، حيث يرفض المواطنون لسلطة الذين يحوزون على القوة ويمارسونها، ومن ثم يغيب التكامل والتعامل بين مختلف الأطراف، وهو ما لا يحقق الحوكمة الجيدة.

المطلب الثاني: علاقة اللااستقرار السياسي بالحوكمة في نيجيريا

²³ عبد الرحمان خليفة أحمد ، "نيجيريا في السياق الغرب افريقي: نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية"، ديسمبر 2017 ، ص ص 7 -9 . متحصل عليه من موقع: https://www.researchgate.net/publication/377220841_nyrya_fy_alnyaq_alghrb_afryqy_nzrt_hwl_tbyt تاريخ الاطلاع: 10 / 07 / 2025 .

إن الاستقرار السياسي عامل حاسم للحوكمة، فوجود الاستقرار السياسي يدعم تطبيقها ويضمن بقاءها واستمراريتها، فهو يخلق بيئة مواتية للثقة ويعزز تنفيذ السياسات العامة الفعالة، ويقلل من الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهي عناصر أساسية للحوكمة، كما تعد هذه الأخيرة ضرورية للاستقرار السياسي، فهو يعزز ثقة المواطنين بالسلطة، ويحد من الفساد، ويعزز مشاركة المواطنين، وبالتالي تساهم هذه العوامل في خلق بيئة سياسية أكثر استقراراً، حيث تقل احتمالية نشوب الصراعات.

والعكس صحيح فبمجرد وجود الصراعات والنزاعات سوف تخلق أزمات تسهم في تحقيق حوكمة سيئة بدل من حوكمة جيدة، وهو ما تشهده نيجيريا، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في تحقيق حوكمة رشيدة إلا أنها لم تصل إلى تحقيقها.

لذا سوف نتطرق إلى بعض الأزمات التي كانت نتيجة لصراعات التي شهدتها نيجيريا كأزمة المشاركة وتفتي الفساد وأزمة التوزيع الغير عادل للثروة، والتي تعد تحدياً لها في تحقيق الحوكمة.

أولاً : أزمة المشاركة

أن العملية السياسية في نيجيريا يشوبها دائماً تزوير الانتخابات، حيث يتم التلاعب بالأرقام والبيانات لحرمان الفائزين الشرعيين من ولاياتهم الشعبية، وذلك من خلال:

1. المساس بنزاهة العملية الانتخابية أو النظام الانتخابي عمداً:

وذلك لضمان فوز فردي غير مستحق لمرشح حزب سياسي من خلال تزوير الأرقام أو الأرقام أو البيانات أو العملية الانتخابية، التي تؤدي بدورها إلى تفتي الفساد السياسي.

2. إحباط الناخبين المؤهلين من الإدلاء بأصواتهم وتغيير النتائج بأي وسيلة ممكنة:

وهو ما أدى إلى زيادة درجة العنف الانتخابي، حيث تقوم النخب السياسية بتحويل الشباب الفقراء العاطلين عن العمل إلى أدوات جاهزة لارتكاب العنف الانتخابي، لأن ضعف المشاركة في الحياة السياسية من قبل المواطنين يؤدي بهم إلى اللجوء لآليات أخرى للمشاركة كالاحتجاجات والمظاهرات الضاغطة على النظام السياسي، التي تهدف من خلالها إلى تهديد هذا النظام في حال فقدانه للشرعية، وبالتالي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومنه تعطيل تحقيق الحوكمة، لأن هذه الأخيرة تقوم على آلية المشاركة في العملية السياسية، إما مباشرة أو من خلال مؤسسات أو ممثلين وسيطين شرعيين.²⁴

²⁴ Odeh Adiza Mercy, "The effects of corruption on good governance in Nigeria", **International Journal of Development and Sustainability**, Japan, Volume 4 Number 3 , 2015, p 298.

لأن الحوكمة الجيدة تضمن المشاركة الديمقراطية، حيث يُعدّ المواطنون فيها محور الحوكمة، ويشاركون بفعالية في عمليات صنع واتخاذ القرار القرارات بما يعكس إرادة الأغلبية ، الذي يضمن لهم تمثيلاً متوازناً دون تمييز، مما يخلق بيئة تُتيح التوافق على خدمة المصالح العامة والعليا للمجتمع بأكمله.

ثانياً: تفشي الفساد

عادة ما يعهد الشعب النيجيري بالأدوار والمسؤوليات العامة إلى شاغلي المناصب العامة سعياً لتحقيق الحوكمة، وخاصة في النظام الديمقراطي الحالي ، لكن تم إفساد هذه الثقة من خلال استخدام هذه الأدوار والموارد العامة لتحقيق منافع خاصة تحت ما يسمى الفساد، والذي تفشى بكل أشكاله:

1. الفساد السياسي:

حيث يشكل الفساد السياسي من خلال تزوير الانتخابات التهديد الأول للديمقراطية والحوكمة في نيجيريا، ولكن الحتمية لتزوير الانتخابات هي أن الأشخاص الخطأ الذين فُرضوا على المواطنين، لن يضمنوا الحوكمة الجيدة، فلقد كان هذا التحدي بمثابة ثقل على شرعية القادة النيجيريين لعقود عديدة، لأن الحوكمة تعزز عندما يُسمح للنيجيريين باختيار قادتهم في انتخابات حرة ونزيهة، فالعملية التي يصل من خلالها أصحاب المناصب السياسية إلى السلطة السياسية ينبغي أن تكون شفافة وخالية من الاحتيال، فعندما يحصل سياسي على منصب تنفيذي من خلال تزوير الانتخابات واستخدام العنف وغيره من الوسائل الاحتيالية، فإنه ينفي الديمقراطية ويخلق أزمة ثقة، وبالتالي فإن صاحب السلطة الفاسد لا يستطيع أن يحقق أي تقدم في قضايا الحوكمة²⁵.

كما قد ساهم ضعف القدرات المؤسسية وعدم كفاية الأطر القانونية، وثقافة الإفلات من العقاب في استمرار الفساد السياسي على جميع مستويات الحكومة، والذي أثر على مختلف قطاعات المجتمع، فمن المؤسف أن غالبية رؤساء نيجيريا منذ الاستقلال فاسدون بشدة وبشكل كامل، ومن المعترف به عموماً أيضاً أنه إذا سُمح بترسيخ الفساد وتشجيعه في نيجيريا، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ، خاصة في ظل المقاومة السياسية، والجمود البيروقراطي، والأعراف المجتمعية التي تتسامح مع السلوك الفاسد أو حتى تشجعه، وإن معالجة هذه التحديات تتطلب إرادة سياسية مستدامة، وإصلاحات مؤسسية، ومشاركة شعبية

²⁵ Adamaagashi Izuchukwu, Centurion Awakessien, Solomon Awakessien, " Corruption and Governance: Examining the Impact on Political Stability in Nigeria", **International Journal of Social Sciences and Management Researc**, Vol 10. No. 2 2024, p 9,10 .

لبناء نظام حكم أكثر شمولاً واستجابة ومساءلة قادر على تلبية احتياجات وتطلعات جميع النيجيريين، وهو ما لا نجده في نيجيريا²⁶.

2. الفساد المالي:

في نيجيريا هناك الكثير من الحالات التي تصور الافتقار إلى المساءلة والفساد الصارخ في إدارة الشؤون المالية العامة، حيث يتم تحويل الأموال المحددة للتنمية والحكم الراشد إلى حسابات شخصية، فوفقاً ما قدمته لجنة محاربة الفساد الأوروبية في الحرب ضد الفساد، يشير إلى حقيقة أن نيجيريا تواجه أزمة كبرى في الشفافية والمساءلة، ومن المؤسف أن ثقافة الفساد الراسخة تتعزز بسبب البيروقراطية السلبية، التي تشجع على إدارة الأموال العامة من قبل الموظفين العموميين والأصدقاء المقربين الذين لا يمثلون أحداً سوى أنفسهم، تعمل على تقويض ثقة الجمهور، كما كشف مسح أجري في عام 2001 حول المشتريات العامة للحكومة أن نيجيريا خسرت مئات المليارات من النيرة النيجيرية في العقود الماضية بسبب الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة والشفافية في منح العقود في القطاع العام ، ومما يزيد الطين بلة أن هذه العقود المشبوهة والمتضخمة نادراً ما يتم تنفيذها في المدن الحضرية في المناطق المهجورة، لذا نجدها لم تستفد منها الدولة النيجيرية، كما كشف أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 400 مليار دولار أمريكي سُرقَت من نيجيريا على يد قادتها السابقين قبل عام 1999، وفي عام 2006 كشفت لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) أيضاً أن زعماء نيجيريا السابقين سرقوا حوالي 64 تريليون نيرة (حوالي \$4507 مليار) من الخزينة العامة، وعند مقارنتها بميزانية عام 2008 البالغة 2.456 تريليون نيرة، فإن هذا يترجم إلى ميزانية مدتها 26 عاماً تقريباً لأفراد غير مناسبين لشغل المناصب العامة²⁷. لذا سجلت نيجيريا 2.7 نقطة* في مؤشر مدركات الفساد لعام 2008 الذي أعلنته منظمة الشفافية الدولية، كما سجلت 26 نقطة من أصل 100 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، بعدما وصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بلغ 28 نقطة في عام 2016²⁸.

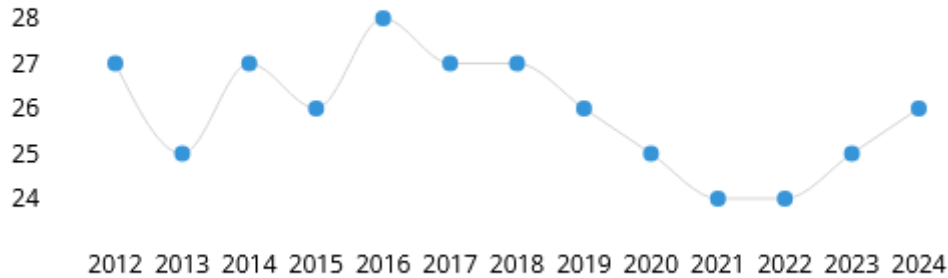
²⁶ Op, Cit, p p 10, 12.

²⁷ Odeh Adiza Mercy, Op, Cit, p 300 .

* يقيس مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد المُدرَكة في القطاع العام في بلدٍ مُعين، وهو مؤشر مُركَّب يعتمد على استطلاعات رأي مُختلفة للخبراء وقطاع الأعمال. يُقيَّم مؤشر مدركات الفساد 180 لدولة على مقياس يتراوح من صفر (فساد شديد) إلى 100 (نزاهة عالية). متحصل عليه: مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، مرجع سابق.

²⁸ مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، مرجع سابق.

Score changes 2012 - 2024



المصدر: مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، متحصل عليه من موقع:

[https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-](https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis)

[index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis](https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis) ، تاريخ الاطلاع: 10

2025/ 07.

فمهما تنوع الفساد سياسيا كان أم ماليا، فإن الاشكال يبقى في استمراره وتفاقمه في ظل غياب الجهات التي من شأنها ان تساهم في مكافحة هذه الظاهرة، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على أن الفساد لا يعيش الا في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة المتسلطة، والذي دفع الى تردي الأوضاع في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية، وهذا بدوره دفع المتضررين والمهمشين والعاطلين من الشباب الى حالة اليأس والقنوط الذين لم يجدوا من وسيلة للتعبير عن سخطهم وعدم رضاهم عن واقعهم المزرى سوى الانصراف الى المواجهة الشرسة التي من شأنها تزيد من حدة اللااستقرار السياسي لبلدانهم.²⁹ لأن حالة اللااستقرار السياسي من شأنه أن يعزز الثقة لدى الحكام في الإفلات من العقاب نظراً لضعف مكافحة الفساد، ومن جهة أخرى في غياب هذا الإفلات من العقاب، يُغذي عدم الاستقرار السياسي الفساد .

لذا يرتبط مفهوم الفساد والحوكمة الرشيدة بعلاقة سببية متبادلة، ويغذي كل منهما الآخر في حلقة مفرغة، فغياب مبادئ وهياكل الحوكمة الرشيدة يُتيح فرصة أكبر للفساد وبالتالي يكون سببا للاستقرار السياسي، والعكس صحيح، حيث يمكن للفساد أن يحول دون إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة أو تطبيقها في ظل انتهاكات مبادئ الشفافية والمحاسبة وحكم القانون التي هي الأكثر ارتباطاً بالفساد.

²⁹ بن يمينة شايب الذراع ، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 2019 ، ص 115 .

ثالثا: أزمة التوزيع غير العادل للثروة

الملاحظ في المجتمعات الإفريقية أنه كلما كانت هناك موارد طبيعية، كلما كانت هناك درجات متدنية للتنمية وفقر مدقع، كما هو الحال بالنسبة لدولة نيجيريا التي هي أحد أكبر اقتصاديات إفريقيا، باعتبارها من أعضاء الدول المصدرة للبترول، وعاشر أكبر منتج للنفط في العالم، إلا أنها تعاني من فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة، التي تعد أحد العمليات المعقدة في نيجيريا، نتيجة النزاع الرعوي والتنوع والتعدد الاثني والعرقي وما خلقه من نزاعات في هذا الشأن، كما يمكن ارجاعها الى فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق قدر من التوازن بين ثروات البلاد والسلطة، الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية شاملة في كافة المناطق من خلال عدالة توزيعية تقوم على المساواة³⁰.

لذا فإن سوء توزيع الموارد واللامساواة بين الأقاليم تجعل الحوكمة بعيد التحقيق في نيجيريا، والذي افترض أيضاً أن هذه الدولة مثل معظم الدول الديمقراطية الأخرى، أدرجت أخلاقيات الحوكمة كمعايير محتملة للحكم الديمقراطي المحددة في دستور عام 1999، لكن الحالة الآنية للحكم في نيجيريا أنتجت مسرحية هزلية عن الديمقراطية، والتي يُعترف بها على نطاق واسع باعتبارها عالية على الحوكمة، فلقد استولى القادة على الممارسة الرسمية للحكومة إلى الحد الذي أصبح فيه الناس يعانون من الخداع بدلاً من الثقة، والاستبداد بدلاً من سيادة القانون، والفساد بدل الشفافية³¹.

³⁰ مزاجي مراد ، "التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص ص 379 - 381.

³¹ Adamaagashi Izuchukwu, Centurion Awakessien, Solomon Awakessien, **Op, Cit**, p 14,15 .

لأن إدارة الدولة والسيطرة على الموارد المحدودة تمنح للمسؤول الحكومي حرية التلاعب بالإتفاق الحكومي لتحقيق منافعه الشخصية، وهذا يفسح المجال للمواطنين لانعدام الثقة والإخلاص في قادتهم السياسيين والنظام السياسي بشكل عام، كما أن المشاركة الفعالة للقادة في الحكومة ليست مشروعة لأن المواطنين لم يتقوا بقادتهم، لانهم يرون أنه ليست هناك حاجة لذلك، وذلك بسبب أن قادتهم لا يستطيعون توفير المرافق الاجتماعية والاحتياجات الأساسية لهم، وأن حياتهم وممتلكاتهم ليست آمنة ومحمية من قبل قادتهم السياسيين، فعلى الرغم من ثروات الموارد النيجيرية، إلا أن مستوى التنمية النيجيرية ضئيل مقارنة بالموارد الضخمة والوفرة، بسبب سوء إدارة الموارد النيجيرية، مما أدى إلى استمرار الاضطرابات السياسية في البلاد³².

فغياب المساواة والعدالة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، فهي تُضعف التماسك الاجتماعي مما يزيد من انقسامات داخل المجتمع، ويزيد من الشعور بالظلم - سواء كان متعلقاً بالوصول إلى الموارد أو الفرص أو العدالة - إلى استياء كبير وتوترات اجتماعية، وبالتالي فقدان الثقة في النظام السياسي، الذي يؤدي إلى اضطرابات وعنف سياسي، لأنه من خلال تجارب دول عديدة يُمكن أن يُغذي عدم المساواة حركات عنيفة تهدد بأمن واستقرار الدولة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن أحد العوامل الرئيسية المسؤولة أيضا عن عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا هو فشل الطبقة السياسية في الالتزام الكافي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية والدستورية، حيث أدى هذا الوضع إلى إساءة استخدام السلطة، والفساد الصارخ، وتجاهل الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، وعدم التسامح مع المعارضة السياسية، وإساءة استخدام العملية الانتخابية، وإضعاف المؤسسات، وهو ما يتناقض مع مبدأ الحوكمة الرشيدة، الذي يفترض عملية المشاركة السياسية والاجتماعية بين الحكام والمحكومين في إدارة شؤون البلاد والمجتمع³³.

وقد أبدت الحكومات المتعاقبة في نيجيريا إدراكها لهذا الأمر كوسيلة لضمان الاستقرار السياسي والشرعية، فعلى الرغم من جهود الدولة النيجيرية في تحقيق الحوكمة، من خلال الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين، مثل إنشاء وكالات مكافحة الفساد، وإقرار تشريعات مكافحة الفساد، وتعزيز ممارسات الحكومة المفتوحة، والالتزام بمعالجة أوجه القصور في الحكم وتعزيز ثقافة النزاهة والقيادة الأخلاقية، إلا أن الصراعات والنزاعات وممارسات القادة استعصت من تحقيقها، لأن معظم المشاكل التي تواجهها نيجيريا اليوم ناجمة عن الممارسات الحادة للقادة السابقين والحاليين، لأن القادة لم يتمكنوا من تحقيق

³² Shehu, Ya'u., Zira, Nuhu., Aminu, A. A., Mohammed, Y.Shettima, Dibal& Ahmed Suleiman, "Good Governance And Political Stability As A Means Of Achieving Sustainable Economic Development In Nigeria", **Journal of Accounting Business and Finance (FJABAF)** , Alex Ekwueme Federal University Ndufu Ebonyi State, Vol. 2. NO. 1, 2018p 106 .

³³ Omololu Fagbadebo, Op, Cit, p 44 .

ثمار الديمقراطية، حيث زالت التوقعات والفرص، وذلك من حيث ضعف المشاركة وتفتشي الفساد وغياب المساءلة والشفافية وسوء توزيع الثروة³⁴.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن:

اللااستقرار السياسي هو اختلال أو هشاشة لمؤسسات الدولة، كما يرتبط بعدم احترام المبادئ الدستورية، وانتهاك الحريات الأساسية، والتوزيع غير العادل للثروات، والنزعة العرقية المفرطة أو المحسوبية، وسوء الإدارة، أما الحوكمة فهي إدارة شفافة للحكم وخاضعة للمساءلة في إطار التوزيع العادل للموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية، ضمن سياق سياسي ومؤسسي يحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، في ظل مكافحة الفساد.

لذا من خلال دراستنا نستنتج أن الحوكمة الضعيفة تعد سببا مهما لللااستقرار السياسي، حيث أن عدم المساواة وسوء العدالة التوزيعية، وغياب حكم القانون الذي لا يحفز على الشعور بالانتماء والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعي، يمنح الفرصة لمسؤولون الأولوية للمكاسب الشخصية على الصالح العام، فإنهم يعرضون نزاهة الحكومة وشرعيتها للخطر، مما يسبب فقدان ثقة الجمهور بالنظام السياسي، ومن الممكن أن يؤدي تآكل هذه الثقة إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية، وتأجيج الاستقطاب السياسي، وتقويض العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، ما يحفز على وجود مناخ غير مستقر سياسيا.

وعلى العكس من ذلك، فإن اللااستقرار السياسي يؤدي أيضاً إلى تسهيل الفساد من خلال خلق الفرص للبحث عن الريع، والمحسوبية، ففي الدول الهشة أو المتضررة من الصراعات، حيث تتواجد المؤسسات الضعيفة وهياكل الحكم هشة، التي تستغل الشبكات الفاسدة وتفتقر إلى المساءلة للانخراط في أنشطة غير مشروعة مع الإفلات من العقاب، تحقق بدورها حوكمة سيئة.

ومثال ذلك نيجيريا، حيث أن الحكم العسكري الذي دام تقريبا أكثر من 30 عاما والتوترات العرقية والصراعات العنيفة التي تشهدها في منطقة دلتا وأجزاء أخرى من البلاد وحركات التمرد والحروب الأهلية، كان سببا قويا في تفتشي الفساد، وانعدام المساءلة والمحاسبة، والاحتياال الانتخابي، واستيلاء النخبة على موارد الدولة والاختلاس على نطاق واسع، مما أدى الى غياب العدل والمساواة بين افراد المجتمع، وعدم اتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الحياة السياسية، حيث أصبحوا غير قادرين على ممارسة حقوقهم، وبالتالي في هذه الحالة تتحقق الحوكمة السيئة والضعيفة بدل من الحوكمة الجيدة المتعارف عليها.

الاقتراحات:

³⁴ Odeh Adiza Mercy, **Op, Cit**, p 298.

- ينبغي على الحكومة وضع قواعد واضحة وأساليب لحل النزاعات كضرورة ملحة، والتعامل مع مسألة التعدد الاثني بحذرٍ لمنع تكرار العنف.
- أن تضمن المشاركة الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات منتظمة وحرّة ونزيهة دون تزوير، مع الالتزام بالقوانين الوطنية والمعايير المتعارف عليها، مما يضمن تمثيلاً متوازناً لجميع الأجناس، ويعزز مشاركة الفئات الضعيفة والأقل حظاً.
- الحفاظ على حقوق الأقليات ومصالحها المشروعة، وبأن تقوم الحياة العامة على حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، من خلال تعزيز المساواة والعدالة، مما يخلق بيئةً تُتيح التوافق على خدمة المصالح العليا للمجتمع بأكمله، مما يضمن سيادة القانون.

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. حازم الزلزلي زيد، **عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية**، دار أمجد، عمان، 2019.
2. سالم زبيدي رعد حافظ، **التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين**، دار جنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. شتيوي علي، **الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز**، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.
4. غربي محمد، فوكة سفيان، مشري مرسي، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر ودار الروافد الثقافية - ناشرون، بيروت، 2014.
5. محي خلف صقر أحمد، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي: دراسة ميدانية لدول (هولندا - استراليا - اندونيسيا - تنزانيا - مصر)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
6. يوسف كافي مصطفى، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

ثانياً: المقالات

1. أحمد الحنفي عبد الرؤوف، "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر بمصر، كلية الشريعة والقانون، العدد 40 ، يناير 2023.
2. أحمد محمد هيفاء، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، العدد 46 ، 2010.
3. بن أعمارة لعربي، "التنوع الثقافي والاستقرار الهش في نيجيريا : من المعضلة السياسية الأمنية الى الرهان التنموي"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2، المجلد 11 ، العدد 2 ، 2022 .
4. بن يمينه شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 2019.
5. عبد الحميد الجزار حجازي، "العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت"، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 22 ، العدد 63 و 64 ، أوت 2013.
6. مزاجي مراد، "التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2021.

ثالثا: الملتقيات العلمية

1. صفراوي فاطمة، "المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية"، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، أيام 08 و 09 ديسمبر 2018.

رابعا: رسائل جامعية:

1. طهراوي عبد العزيز، "الأمن المجتمعي في نيجيريا بين التفكك الداخلي والتحديات الخارجية"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023.

خامسا: مواقع الكترونية

1. خميس أحمد السمبختي أحمد ، "التنمية السياسية في دولة نيجيريا (تقرير)"، المركز الديمقراطي العربي، 20 سبتمبر 2022، متحصل عليه من موقع: <https://democraticac.de/?p=84823>
2. عبد الرحمان خليفة أحمد ، "نيجيريا في السياق الغرب افريقي: نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية"، ديسمبر 2017. متحصل عليه من موقع: https://www.researchgate.net/publication/377220841_nyrya_fy_alsyaq_alghrb_afrygy_nzrt_hwl_tbyt_aldwlt_wtwrha_wqwaha_alsyasys
3. مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، متحصل عليه من موقع: <https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

First: Books

1. Madhav Khosla, Mark Tushnet, **Unstable Constitutionalism Law and Politics in South Asia**, Cambridge University Press, United States of America, 2015.

Second: Scientific articles

1. Adamaagashi Izuchukwu, Centurion Awakessien, Solomon Awakessien," Corruption and Governance: Examining the Impact on Political Stability in Nigeria", **International Journal of Social Sciences and Management Research**, Vol 10. No. 2, 2024 .
2. Ala Alkhawaldeh, "The impact of governance on political stability in Jordan (2002–2022)", **Front Bullet Science journal**, Sec. Comparative Governance, Volume 7, 19 June 2025.
3. Łukasz Jannils," The concept of political instability in economic research", **nternational Journal of Management and Economics**, 57(3), 2021
4. Odeh Adiza Mercy," The effects of corruption on good governance in Nigeria", **International Journal of Development and Sustainability**, Japan, Volume 4 Number 3 ,2015.
5. Omololu Fagbadebo," Corruption, Governance and Political Instability in Nigeria: A Dysfunctional Conundrum", **Current Research in Education and Social Studies**, Vol. 1.

6. Orji Chidi Paul, Nwagbara Rufus Godswill, "XAMINATION OF THE CAUSES OF POLITICAL INSTABILITY AND THE IMPLICATIONS IN MODERN SOCIETY, : An African", **Journal of Arts and Humanities**. Vol. 10. No. 2, 2024.

7. Shehu, Ya'u., Zira, Nuhu., Aminu, A. A., Mohammed, Y.Shettima, Dibal& Ahmed Suleiman," Good Governance And Political Stability As A Means Of Achiening Sustainable Economic Development In Nigeria", **Journal of Accounting Business and Finance (FJABAF)**, Alex Ekwueme Federal University Ndufu Ebonyi State, Vol. 2. N0. 1, 2018